المسألة الكردية واشكالية العلاقة بين القوى الكردية داخل كردستان العراق (١٩٩٨_٢٠٠٣)

الكلمات المفتاحية : المسألة، اشكالية، العلاقة

بحث مستل من أطروحة دكتوراه

م٠م٠ايمن عبد عون **أ٠د٠عبدالرحمن ادريس صالح**

جامعة ديالى/كلية القانون والعلوم السياسية **جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية**

Rahman.albeaty@gmail.com **Aymanabd12@gmail.com**

الملخص

استمر الخلاف داخل كردستان العراق ما بين القوى الكردية وبالتحديد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على الرغم من رغبة الولايات المتحدة الامريكية في انهاء الاقتتال بين القوى الكردية هو ما دفعها بان تتدخل ولأول مرة بذلك المستوى السياسي والدبلوماسي من خلال كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية، في قضية خلافية داخلية تخص الكرد في العراق، والتي على أثرها تم ايقاف الاقتتال الكردي_ الكردي الذي استمر ما بين الاعوام (١٩٩٤-١٩٩٨) بتوقيع كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني على وثيقة اتمام السلام بينهما في واشنطن، والتي عرفت باسم (اتفاقية واشنطن) في ١٧ايلول ١٩٩٨، وتشكيل لجنة عليا للتنسيق من اجل انشاء حكومة موحد على اساس انتخابات عام ١٩٩٢، والشروع بذلك بعد عام من التوقيع على الاتفاقية بإجراء انتخابات جديدة تشترك فيها جميع الاحزاب داخل كردستان العراق، تحت اشراف مراقبين دوليين. الا ان ذلك لم ينهِ حالة الخلاف والانقسام الكردي داخل كردستان، بل لم تتحقق رغبة الادارة الامريكية في تشكيل حكومة موحدة وتسوية الخلافات المالية والامنية بين الحزبين الرئيسيين، نتيجة تجذر الخلافات السياسية والادارية والامنية بينهما.

المقدمة

لم يرتقِ السلوك السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني الى مستوى طموح وتطلعات المجتمع الكردي في تجاوز آلام الماضي والعمل بروح المصالحة الحقيقية مع الآخر بعد اتفاقية واشنطن عام ١٩٩٨، اذ اخذ

كلا الحزبين يكرس وسائله الاستراتيجية مما ادى الى انقسام سياسي جديد، عَّمق بشكل اكبر خلافات الماضي على الرغم من كونه كان بعيداً عن الاقتتال المسلح، وهو ما حال دون تحقيق أمنية وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت (Madelein Albright)[١]، بتوحيد الادارتين والحكومتين ان صح التعبير، بحكومة واحدة في كردستان، التي اشترطت في حينها على كل من جلال الطالباني ومسعود بارزاني قبيل الاعلان عن الاتفاقية بشكل رسمي في ١٧ ايلول١٩٩٨ وتحقيق ما تطمح إليه الولايات المتحدة الامريكية من أهداف استراتيجية في شمال العراق. وفق اسلوب يرضي الطرفين ويساعد على اقامة حكومة موحدة، وفق الاسلوب الديمقراطي المستند على نتائج انتخابات عام ١٩٩٢. وطوي صفحة الانقسام التي بدأت بشكل فعلي منذ العام ١٩٩٦ بعد ان سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على المنطقة الشمالية الغربية من كردستان، مدينتي دهوك واربيل التي فيها مقر الحكومة، اما الاتحاد الوطني الكردستاني فقد بسط نفوذه على مجمل محافظة السليمانية التي يقع فيها مقر حكومته، هذا ما يسوقنا للبحث عن اسباب عدم توحيد الحكومتين وماهية المعوقات الداخلية والتأثيرات الخارجية التي حالت دون ذلك، وكيف استطاع الزعماء الكرد التكيف مع ذلك الوضع حتى عام ٢٠٠٣.

المبحث الاول: جدلية القيادة داخل كردستان العراق:

شغلت القيادة داخل اقليم كردستان مساحة واسعة لدى الزعماء الكرد، وولدت هاجساً كبيراً بينهم، اذ لازم اصدار قانون الانتخابات العامة الذي اصدرته الجبهة الكردستانية العراقية في نيسان١٩٩٢، اصدار قانون انتخاب (قائد الحركة التحررية لشعب كردستان)[٢]، الذي مهد للتنافس بين اربعة من الزعماء الكرد خلال عملية الانتخاب وهم كل من (مسعود البارزاني وجلال الطالباني وعثمان عبد العزيز[٣]، ومحمود عثمان[٤])، اذ لم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة التي نصت عليها المادة الثامنة من القانون للفوز بمنصب قائد الحركة[٥]، وبسبب عدم اكمال المرحلة الثانية من انتخابات القائد التي كان من المفترض اجرائها بين من حصل على اعلى الاصوات ولعدم حصولهم على الاغلبية المطلقة بقيت الزعامة معلقة[٦]، ليفتح ابواب الخلاف الدائم اولئك الزعماء الكرد، اذ اخذ بعضهم يسعى الى تعديل قانون انتخاب القائد، لكن تلك الجهود لم تسفر عن التوصل الى تفاهم واتفاق بين القوى

الكردية واحزابها وبالتحديد الحزبين الرئيسيين، مما اسهم في زيادة حجم الهوة والاختلاف في الوقت الذي كانت فيه كردستان العراق اكثر حاجة الى التفاهم والانسجام، لاسيما بعد تحديد المجلس الوطني الكردستاني العلاقة السياسية مع بغداد على اساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني، وهو ما عدته الحكومة العراقية عملاً انفصالياً، واعتبرته دول الجوار العراقي خطراً حقيقياً يهددها[٧]. لتبقى مشكلة القائد عُقدة دون ان يجد لها الزعماء الكرد حلاً يتوافق وطبيعة الاوضاع السياسية والامنية داخل الاقليم، وهو ما حتم تعطيل مسألة قائد الحركة الكردية، ليفتح المجال امام استمرار الجدل والخلاف، لينتهي بالاتفاق على تشكيل (هيئة رئاسة إقليم كردستان العراق)، والتي سن المجلس الوطني الكردستاني قانونها، رقم (١٩) لسنة ١٩٩٣[٨]، والتي وصفها بعض الكرد انذآك بانها اتفاق استراتيجي شامل، لما تمثله من اهمية بوصفها أعلى هيئة للسلطة في اقليم كردستان العراق ومركزاً مهماً لصناعة القرار الموحد للكرد، اذ تم الاتفاق على ان يكون عددها ثمانية اشخاص بالمناصفة (٥٠%) لكل من الحزبين الرئيسيين[٩]، وهي مشابهة الى حد ما لمجلس قيادة الثورة في بغداد، ورغم الجهود التي بذلت لإنجاح عملها في تشكيل جيش موحد ومنح الصلاحيات الوزارات والادارات المحلية، الا انه وقبل ان يؤدي اصحابها القسم القانوني دَبَ الخلاف بين الحزبين وهو ما حال دون اتمام ذلك لتنتهي بالفشل قبل الشروع بالعمل. ومن الجدير بالذكر ان فشل الزعماء الكرد في حسم موضوع قائد الاقليم، دفع كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني للبقاء خارج المؤسسات الدستورية داخل اقليم كردستان واسهم في زيادة الضغط والتأثير في المؤسسات الحكومية وهو ما تسبب بألحاق الضرر بعمل حكومة اقليم كردستان العراق، كون الاخيرة كانت تخضع لقرارات وتوجيهات الزعيمين. وهنا يمكن ان نضيف مسألة مهمة في ذلك الاتفاق الذي فشل في اختيار القائد العام للكرد (ان صح التعبير) انه تم تجاهل وتحييد بعض الجهات الاخرى التي كانت تتطلع لان يأخذ اعضائها مكانتهم في القرار الكردي ولاسيما الجبهة الاسلامية وبعض الشيوعيين وغيرهم من المستقلين الكرد.

لم تتجاهل القوى الاقليمية والدولية مشكلة قائد الحركة الكردية داخل اقليم كردستان، وتجسد ذلك واضحاً عبر الوساطات التي شرعت بها العديد من الدول ما بين الحزبين الرئيسيين وخلال مدة التوتر والاقتتال الذي نشب بينهما عام ١٩٩٤، وعلى الرغم من القبول بمبدأ الحوار للوصول الى اتفاق بشأن قائد الحركة اثناء تلك الوساطات، الا ان الاطراف

الكردية كانت سرعان ما تتراجع عن تطبيق بنود الاتفاق او تتخلى عنها لمجرد الشك او الشعور بعدم الاطمئنان وفي ذلك الصدد تضمنت اتفاقية باريس في تموز ١٩٩٤، التي وقع عليها بشكل اولي نوشيروان مصطفى[١٠]، عن الاتحاد الوطني الكردستاني، وسامي عبد الرحمن[١١]، عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، اتفاق الطرفان على استبدال مصطلح القائد بالرئيس والعمل على انتخابه بالتزامن مع انتخابات المجلس الوطني الكردستاني الجديد، بعد انتهاء المدة القانونية للمجلس انذآك، والتي كان من المفترض اجرائها عام ١٩٩٥، وتشكيل حكومة ائتلافية تسهم في انهاء التوتر بين الطرفين وتحسين الاوضاع داخل الاقليم، واكد ذلك مسعود البارزاني اثناء تواجده في الولايات المتحدة الامريكية، خلال لقاء اجراه معه مراسل جريدة الشرق الاوسط مشيراً الى انه تم التوصل الى تفاهم بشأن تشكيل لجنة تنسيق مشتركة من الحزبين من اجل عقد اجتماع كامل للبرلمان الكردستاني والعمل على توحيد الادارة[١٢]. لم تنهِ اتفاقية باريس شكوك الاطراف الكردية حتى تجاهل الحزبين التوقيتات القانونية الخاصة بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، حتى عد بعض الكتاب ان العملية السياسية داخل الاقليم لم تكن صحيحة ومتكاملة منذ الانتخابات وتشكيل الحكومة الاولى[١٣]، رغم تأكيد مسعود البارزاني على اهمية اتفاقية واشنطن، والتي وصفها جلال الطالباني يوم الاتفاقية بانه يوم تأريخي، مؤكداً على ان العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية مهمة ودائمة التطور[١٤]، الا ان ذلك الاطراء للولايات المتحدة الامريكية وسياستها لم يأخذ مدى أبعد من الأمنيات في اقناع الطرفين بتوحيد الحكومتين فعلياً، وانقسمت الحكومة الى الحكومتين إقليميتين الاولى في اربيل والثانية في السليمانية[١٥]، وأخذ كلا الحزبين يعمل على خلق شرعية قانونية لسلطته، واستقلالاً تاماً عن الآخر، ورغم مشاركة عدداً من الاحزاب الكردية اخرى في كلا المحافظتين بالسلطة ومعارضة احزاب اخرى هنا او هناك، الا ان السلطة الحقيقة في السليمانية كانت للاتحاد الوطني الكردستاني، والسلطة الفعلية في اربيل كان للحزب الديمقراطي الكردستاني[١٦]. شهد حزيران وآب ١٩٩٩، ازدياد في توتر العلاقة بين الحزبين، بعدما حمل جلال الطالباني، الحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولية عدم تنفيذ اتفاقية واشنطن في معرض كلمة القاها في الذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية بتاريخ ١حزيران١٩٩٩، ليرد على مسعود البارزاني بانتقاده للاتحاد الوطني الكردستاني لتلك الاتهامات فضلا عن موقف الاخير المنحاز لحزب العمال الكردستاني، لتتصاعد حملة

اعلامية جديدة بين الحزبين، الا ان انعقاد مؤتمر نيويورك للمعارضة العراقية في تشرين الثاني١٩٩٩، اسهم بتخفيف حدة الخلاف بينهما من خلال اللقاءات التي اجراها الطرفان هناك وبرعاية أمريكية[١٧].

شكل التنافس على الزعامة والانقسام داخل كردستان هاجساً لدى عدد من الاحزاب الكردية الاخرى مثل (الحزب الاشتراكي الكردستاني[١٨]، وحزب كادحي كردستان[١٩]، والاتحاد الاسلامي الكردستاني[٢٠]، والحركة الديمقراطية الآشورية[٢١])، الى عقد مؤتمراً موحداً من اجل توحيد الخطاب السياسي في كردستان؛ والسعي لتحقيق سلام حقيقي بين الحزبين والعمل على توحيد الحكومتين، وقد اكدت تلك الاحزاب على ضرورة توحيد الجهود لحماية التجربة الكردية الجديدة[٢٢]. الا ان تلك التوجهات هي الاخرى وفي خضم تلك المنافسات لم تحقق اهدافها المرجوة، ليتفاقم الانقسام الحكومي والحزبي داخل الاقليم بشكل اكبر، وليستمر الحزبان بإدارة مناطقهما المنفصلة؛ وتم الاتفاق عام ١٩٩٩ على فتح مكاتب لكل منهم في مناطق نفوذ الاخر كخطوة عدها بعض الكرد بداية لإعادة العلاقات بينهما، ليكون للاتحاد الوطني الكردستاني مكتبان في اربيل ودهوك، يقابل ذلك افتتاح مكتبين للحزب الديمقراطي الكردستاني في السليمانية وكلار، والسعي لتنظيم حرية المرور والتجارة بين الطرفين، وتوحيد الجهود ووجهات النظر والموقف بالحوار مع باقي قوى المعارضة العراقية من اجل ضمان الاعتراف بالفيدرالية[٢٣]. هذا فضلا عن الاتفاق على فتح مكاتب منفصلة خارج العراق، وممثليهما في كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا وتركيا[٢٤]، وفي ظل ذلك الانقسام اثبتت الجبهة الكردستانية العراقية عدم إمكانيتها تطبيق الاهداف التي تشكلت من اجلها وما نص عليه نظامها الداخلي في المادة الثانية: التي تشير الى اقامة الحكومة الائتلافية الوطنية الديمقراطية، والبند (٣) في المادة ذاتها، التي أكدت على اشاعة الديمقراطية في حياة الدولة والمتجمع، من خلال تجميع القوى السياسية الكردية والعمل من اجل بناء مجتمع يتمتع بالعيش بحياة طبيعية[٢٥]، وبذلك لم تضفِ اللقاءات والمفاوضات الجانبية الى نتيجة تُمكن الكرد من خلالها من توحيد صفوفهم وذلك ما يفسر لنا حجم الانقسام الكردي داخل اقليم كردستان، وعجز كلا الطرفين عن ايجاد وسائل لتوحيد الإدارة، حتى اخذ كل منها يتعامل مع الحزب الاخر بطريقة مستقلة، وهو ما تسبب بإنهاء او اضعاف القيادة السياسية للجبهة الكردستانية، وانغماس الحزبين الرئيسيين في العلاقة فيما بينهما دون اي اهتمام لعلاقتهما مع

باقي الاحزاب الكردية داخل اقليم كردستان. اذ يمكن القول ان الازمة في كردستان لم تكن أزمة سياسية بقدر ما هي أزمة ثقة بين الزعماء الكرد، لتتسع بسببها مساحات الخلاف وتتعقد ماهية الصراعات الداخلية ومؤثراتها الخارجية، التي شوهة صورة التجربة الديمقراطية في كردستان، وزعزعت أسس منهج الحركة الكردية التي مرت بمراحل شاقة من اجل بناء كيان سياسي مستقل الى حد ما عن الحكومة المركزية في بغداد، كما ويمكن الاشارة الى أن التوجهات الكردية انذآك بدت وكأنها لم تصب في خانة واحدة فظلت امكانيات الكرد المحدودة انذآك واستمرت الهيمنة الخارجية عليها، لكن ذلك لم يعفِ الزعماء الكرد من المسؤولية وهم يقدمون مصالحهم الخاصة على المصالح الكردية العامة ويتبعون سياسة التحالف او التفاهم مع الدول الخارجية التي لم يكن يعنيها مصالح الكرد بقدر ما تحققه من اهداف استراتيجية تخدم مصالحها الخاصة في المنطقة.

بحلول اعياد نوروز عام ٢٠٠٠، تبادل الزعيمان التهاني بينهما والتي اسهمت في تخفيف حدة التوتر، ليشهد ٣ تموز ٢٠٠٠، اجتماع كوسرت رسول رئيس وزراء السليمانية مع رئيس وزراء اربيل نيجيرفان البارزاني وبرعاية امريكية، ناقش الطرفان خلالها مسائل عدة اهمها ما يخص توحيد الإدارة والميزانية الا انه ورغم ذلك لم يتم التوصل الى اتفاق شامل بينهما، كما شهد عام ٢٠٠١ تقاربا ملحوظا بين الحزبين خاصة بعد ظهور جماعة انصار الاسلام[٢٦]، كمنافس جديد للحزبين في كردستان العراق، فضلا عما كانت تتبناه تلك الجماعة من افكار متطرفة، لتتعمق تلك العلاقة عام ٢٠٠٢ حينما اعلنت الادارة الامريكية بشكل واضح وصريح عن استعدادها لإسقاط النظام السياسي في العراق، وبسبب ذلك اعلن كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني عن ترك الخلافات جانباً[٢٧]. ومن الجدير بالذكر ان البرلمان الوطني لكردستاني_ العراق الذي علق اعماله منذ ٣حزيران١٩٩٣ بسبب استمرار الاقتتال بين الحزبين الرئيسيين، لم يعقد جلساته خلال مدة الاقتتال، والتي عادت لتعقد من جديد بتاريخ ٤ تشرين الثاني٢٠٠٢[٢٨]، بعد ان أدرك كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني ضرورة توحيد المنطقتين الكرديتين من اجل تطوير الحكم الذاتي الكردي وإدامته في العراق، خاصة لما اخذ يشهده الاخير من تطورات داخلية وخارجية في ظل احتمالية وقوع الحرب الامريكية على العراق، على الرغم من ذلك كله ظلت عملية توحيد الادارتين بشكل كامل تسير بنحو بطيء، بسبب ما رافقها من صعوبات سياسية ومؤسسات بيروقراطية منفصلة، ناهيك عن

المصالح الاقليمية التي اخذت تتضرر جراء الشروع بتوحيد الادارتين، الامر الذي تطلب بذل المزيد من الجهود من قبل الزعماء الكرد[٢٩]. وهو ما لم ينتهِ بتوحيد الادارتين التي بقيت منفصلة تماماً بتولي كل حزب للحكومة بمنطقة نفوذه، بميزانية خاصة وجهاز قضائي خاص ووزارات منفصلة وقوات أمنية خاصة (شرطة واستخبارات وبيشمركه)، بشكل فعلي وكامل[٣٠].

المبحث الثاني: المشكلة المالية داخل كردستان العراق:

مثّلت الاوضاع الاقتصادية منذ عام ١٩٩١ حالة ضاغطة على الواقع داخل اقليم كردستان العراق، خاصة بعد سحب الادارات المركزية من الاقليم وفرض الحكومة العراقية حصاراً اقتصادياً، كردة فعل على عدم التوصل الى اتفاق مع الكرد، مما شكل عائقاً حقيقياً امام الزعماء الكرد الذين حاولوا وبطرق مختلفة توفير الموارد، اذ أخذ الحزبان يتسابقان من اجل السيطرة على مصادر والعائدات المالية في كردستان العراق، وبعد انتخابات المجلس الوطني الكردستاني وتشكيل الحكومة المحلية في الاقليم عام ١٩٩٢، اخذت الخلافات تتفاقم فيما يخص العائدات المالية من حيث طرق جبايتها وآلية توزيعها، وقد حظي منفذ ابراهيم الخليل[٣١]، مع تركيا بالمساحة الاكبر من تلك الخلافات لما يتمتع به من مردود مالي كبير، وبحكم الموقع الجغرافي الذي عزز للحزب الديمقراطي الكردستاني السيطرة عليه، رغم العديد من المفاوضات التي خاضها الاتحاد الوطني الكردستاني واحزاب كردية اخرى، باءت معظمها بالفشل في اقناع الحزب الديمقراطي الكردستاني على تسليم ادارة المنفذ الى حكومة الاقليم، التي اثبتت انها غير قادرة على معالجة تلك المشكلة[٣٢]، وادى رفض الحزب الديمقراطي الكردستاني تقاسم الموارد مع الاتحاد الوطني الكردستاني الى المزيد من الخلافات وكرس تعميق الهوة بين الطرفين[٣٣]، وافضى الى حدوث الاقتتال بين الحزبين الرئيسيين في ايار ١٩٩٤، اذ كانت المشكلة المالية واحدة من اهم اسباب ذلك الصراع، وبعد ان أحكم الحزب الديمقراطي الكردستاني سيطرته بشكل كامل على المنافذ مع تركيا، جاء الاتفاق العراقي_ التركي بشأن تمرير النفط والبضائع بطرق غير شرعية عبر مدينة اربيل ودهوك وزاخو ومنها الى منفذ ابراهيم الخليل مع تركيا، ليزيد من الخلافات الكردية_ الكردية ولاسيما بين الزعيمين الكرديين (جلال الطالباني ومسعود البارزاني) وذلك بسبب تزايد حجم الايرادات المالية على تلك المنطقة نتيجة تدفق البضائع والبترول بين الجانبين[٣٤]، ورغم حرص البيروقراطية التركية على تطوير العلاقة مع كردستان العراق، الا انها اسهمت ومن خلال

المنافذ الحدودية بتفاقم الخلاف ما بين الحزبين خلال الاعوام ١٩٩١-١٩٩٨[٣٥]، لاسيما بعد مساعي العراق وتركيا في تموز ١٩٩٤ لاستئناف التجارة بينهما بشكل شرعي، اذ بذلت تركيا جهوداً كبيرة من اجل استئناف ضخ النفط العراقي عبر اراضيها واعادة التجارة مع العراق، وهو ما اشار اليه رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي ازدال اينونو، خلال زيارته للعراق في ذات العام مؤكداً ان تركيا تعمل على إقناع الولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها من اجل تبادل التجارة واستئناف ضخ النفط العراقي، مؤكداً ان تأثير الحصار امتدت اثاره الى تركيا[٣٦]، الامر الذي افضى الى تحقيق شيء من الرخاء للمنطقة الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، لتشهد المناطق التي سيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني رغم استمرار التجارة مع ايران مشاكلات معيشية ومصاعب بدفع رواتب الموظفين[٣٧]، في الوقت الذي كانت فيه تجارة الاتحاد الوطني الكردستاني مع ايران تجري بالأسلوب ذاته الذي كان يعتمده الحزب الديمقراطي الكردستاني، اي بمعنى ان وارداتها المالية لم تكن تقسم بشكل عادل بين الطرفين، الا ان الفرق بينهما هو حجم التجارة وطبيعة التبادل التجاري الذي كان محدوداً مع ايران وواسعاً مع تركيا. مما عزز التنافس بين الحزبين واسهم في تعقيد اشكالية العلاقة بينهما[٣٨]، استمرت المشكلة المالية بين الحزبين لتلقي بضلالها على مجمل المشاكلات الاخرى، دون التوصل لأي من الحلول بهذا الشأن، رغم انها اخذت مساحة واسعة من المفاوضات في مجمل مبادرات السلام التي رعتها كل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا وايران[٣٩]، ومن الجدير بالذكر انه وخلال سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني على اربيل منتصف عام ١٩٩٦، كان جلال الطالباني قد اشترط انسحاب قواته منها، مقابل تسليم واردات منفذ ابراهيم الخليل الى حكومة الاقليم (التي لم تكن قد انقسمت الى حكومتين بعد) أو الى لجنة متخصصة ليتم بعدها تسوية الخلافات المتعلقة بالأموال، واجراء حوار مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لحل الإشكالات الاخرى[٤٠].

فشلت اتفاقية واشنطن في ايلول١٩٩٨ هي الاخرى في ايجاد حلول للمشكلة المالية بين الحزبين، ولم تنتهِ بالتطبيق الفعلي على ارض الواقع بسبب عدم وجود ضمانات باحترام الاتفاقات المبرمة من قبل القوى الكردية[٤١]، اذ سجل جلال الطالباني ملاحظاته على بعض بنود اتفاقية واشنطن فيما يخص المادة الاولى من الاتفاقية، كونها نصت على اعطاء حصة من موارد منفذ ابراهيم الخليل الى الاتحاد الوطني الكردستاني، لكنها لم تحدد تلك النسبة او

مقدارها[٤٢]، وهو ما اثار الخلاف مجدداً بين الطرفين الكرديين في الوقت الذي كشف فيه عن ان المعضلة المالية كانت مشكلة دائمة رافقت مجمل تطورات الاحداث داخل كردستان العراق حتى ٢٠٠٣، وبدا واضحاً ان الجانب المالي كان قد ادى دوراً كبيراً في تعميق الخلافات حتى تطورت الى صراع دموي بين الحزبين، انعكس على فشل كل مساعي التسوية الداخلية والخارجية، ولربما يعود ذلك لعدم الرغبة الحقيقية في التوصل الى حل لدى الحزبين الكرديين او احدهما، وهو ما عزز انقسام الحكومة الى حكومتين وتجذر ذلك الوضع حتى بعد عقد اتفاقية واشنطن لتستمر حالة الانقسام الحزبي والحكومي داخل الاقليم حتى عام ٢٠٠٣.

المبحث الثالث: مبدأ المناصفة وأشكالية عمل البيشمركة داخل كردستان العراق:

مثّلت المناصفة في الحكم والادارة حالة شاذة في كردستان العراق منذ عام ١٩٩٢، واخذت تلك المسألة تتفاقم بمرور الايام، حتى انها تسببت في شّل الحياة الإدارية داخل المؤسسات في كردستان، لتفرض المناصفة واقعاً غريباً على الادارة، فعندما كان الوزير ينتمي لحزب، ووكيله للحزب الاخر، ويتمتع الاثنان بالصلاحيات نفسها، وهو ما جعلهم يتناقضون في اصدار الاوامر الادارية في المؤسسة ذاتها، فضلا عن ذلك فقد تسببت باختيار العناصر الحزبية لإدارة المؤسسات بمعزل عن القوى والاحزاب الاخرى داخل الاقليم، وعدم الاهتمام باختيار ذوي الخبرة والكفاءة من المستقلين داخل تلك المؤسسات. كون الادارة كانت قائمة على وفق مبدأ تقاسم السلطة بين الحزبيين، حتى دون اشراك الاحزاب الاخرى التي لم تفوز بالانتخابات، اذ بات الانتماء الى احد الحزبين شرطاً اساسياً للحصول على الوظائف والمناصب[٤٣]، اذ كانت سلطة الاحزاب اقوى من سلطة الحكومة المتفق عليها[٤٤]، وهو ما انتهى بتراجع عمل تلك المؤسسات.

تحدثَ السيد رفيق صالح رئيس مركز ژين للتوثيق والدراسات في السليمانية، عن ما افرزته المناصفة من تعقيدات ادارية داخل المؤسسات في اقليم كردستان وما تسببت به من مشاكلات اسهمت في زيادة حجم الخلاف بين القوى الكردية، التي اخذت تبحث عن مخرج يتناسب وادارة تلك المؤسسات بشكل افضل، بعد ان ادركت الاحزاب الكردية خطورة المناصفة على المؤسسات داخل كردستان العراق، الأمر الذي جعل بعض المراقبين للمشهد السياسي في كردستان العراق يدعوا الى انهاء تلك الحالة والغاء ازدواجية القرارات والمساواة في الصلاحيات ما بين الوزير ووكيله، والمدير ومعاونه، وتعيين الموظفين على اساس الكفاءة

وليس على اساس التزكية الحزبية[٤٥]. فضلا عن ما قدمته بعض الاحزاب من مقترحات لإصلاح الحكومة والواقع الاداري في الاقليم[٤٦]، اذ ان الديمقراطية التي كان يدافع عنها الكرد ويطمحون بها لتتجسد كنظام سياسي في العراق، والتي كانت كردستان قد شهدت بعض آفاقها وعاشت تجربتها الانتخابية لكن سرعان ما أُسقطت او قُوضت عندما اعلنت الاحزاب الكردية وضع نتائج الانتخابات على جانب والقبول بمبدأ المناصفة، لتخالف القواعد الانتخابية واسقاط عملية التنافس التي تنتهي الى ان يكون هناك فائز وخاسر وهي لا تحتمل التعادل ولا بأي شكل من الاشكال، وهو ما يمكن عدهُ انحرافاً عن المسار الديمقراطي الصحيح، ليتبع ذلك تفرد الحزبيين الرئيسيين في كردستان بالقرار السياسي والادارة وسعيهما لعزل القوى والاحزاب السياسية الكردية الاخرى، التي بَقت تعمل بسلمية وحرص من اجل حماية التجربة في كردستان وايجاد طرق سلمية لإنهاء الازمة بين الحزبين.

شكلت مسألة البيشمركة الموزعين على الاحزاب الكردية لا سيما الحزبين الرئيسيين، مشكلة اضافتها ضمن مبدأ المناصفة ولدت المزيد من الخلافات وعمقتها، رغم ان الكرد كانوا قد عملوا على تشكيل وزارة البيشمركة ضمن الكابينة الوزارية الاولى عام ١٩٩٢، من اجل توحيد تلك القوات ضمن جيش دفاع كردستان، اذ لم يكن مبدأ المناصفة بمعزل عن تأسيس ذلك الجيش الذي عُد بالموحد من الطرفين في اطار المساواة في المناصب وعدد المنتسبين، سرعان ما انهار عند اول مرحلة من مراحل الاقتتال الكردي_ الكردي، ليلتحق افراده كلاً حسب انتمائه وولائه الحزبي[٤٧]، رغم ان الاتفاقيات التي سبقت اتفاقية واشنطن كانت واضحة البنود فيما يخص توحيد البيشمركة بشكل فعلي، وإنهاء حالة الجدل بشأن توحيدها، من خلال فتح مراكز التجنيد الاجباري لأداء الخدمة العسكرية داخل الاقليم، وتوزيع عناصر البيشمركة القدامى على الدوائر والمؤسسات المدنية الاخرى، واحالة بعضهم الى دائرة الضمان الاجتماعي من اجل اعادة تشكيل جيش دفاع جديد في كردستان العراق، الا ان الخلاف ظل مستمراً، وهو ما تسبب بإضعاف الموقف الكردي، أكد فؤاد معصوم ان الضعف كان واضحاً على الموقف الكردي كونه غير موحد بسبب الخلافات الدائمة، وهو ما دعا الطرفين الى الاستمرار بعقد الاجتماعات الدورية بينهما حتى بعد عقد اتفاقية واشنطن بسنوات، في محاولة للوصول الى تفاهمات نهائية تجاه المسائل العالقة ومنها توحيد البيشمركة[٤٨]، لم يهمل الكرد اهمية توفير الامن لمدينة اربيل بصفتها عاصمة لإقليم كردستان، اذ اتفق الطرفان على انشاء

قوة أمنية خاصة بها من خلال تشكيل هيئة مشتركة لإدارة الامن فيها تتكون من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والتركمان وباقي المكونات الاخرى، مهمتها تطبيع الاوضاع ومراقبة الامن، لكن الكرد لم يخضعوا ذلك لسقف زمني محدد يتم من خلاله تشكيل تلك الهيئة، مما جعلها ذريعة للتسويف والمماطلة في التنفيذ(٤٩)، كان واضحاً عدم وجود رغبة حقيقية لدى الحزبين الرئيسيين في حل البيشمركة التابعة لكل منهما، واعادة تشكيلها من جديد بعيداً عن الولاء الحزبي، وان ما اطلقه الزعماء الكرد من وعود في ذلك لم يتعدَ كونه حبراً على ورق لتبقى مسألة البيشمركة عائقاً حقيقياً امام توحيد الادارتين بحكومة واحدة بعد اتفاقية واشنطن عام ١٩٩٨، فضلاً عن طبيعة العلاقة داخل المجتمع الكردي التي تغلب عليها الروابط الريفية والعشائرية القبلية، وهي راسخة وتحتاج الى المزيد من الوقت حتى تتفكك، الامر الذي جعلها تترك تأثيراً مباشراً في تكوين الاحزاب الكردية ومن ثم ألقت بظلالها على الواقع السياسي بين القوى داخل اقليم كردستان، ناهيك عن ان السليمانية كانت تمثل مركز النضال القومي الكردي لعقود من الزمن، الا ان بروز اربيل وبشكل سريع كمنافس للزعامة المناطقية داخل الاقليم، منذ عقد التسعينات أسهم في انتقال من الولاء القبلي الى الولاء السياسي من خلال تنافس الحزبين الرئيسيين على السلطة داخل اقليم كردستان العراق. وهو ما عزز انفجار الصراع والاقتتال والتنافس بين الزعماء الكرد، لتستمر حالة الانقسامات السياسية والادارية والامنية في اقليم كردستان العراق حتى عام ٢٠٠٣.

الخاتمة

انتهى الاقتتال الكردي_ الكردي باتفاقية واشنطن في ١٩ ايلول١٩٩٨، الا ان الغريب ان تلك الاتفاقية لم تنهي الخلاف بشكل جذري، بل استمر رغم انه تجاوز عمليات الاقتتال المسلحة، وذلك بسبب ان تجذر الخلاف بين الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) ليستمر حتى عام ٢٠٠٣.

اتسمت الخلافات بعد عام ١٩٩٨ بدافع الحفاظ على السلطة التي يتمتع بها كل حزب في منطقة نفوذه بمعزل عن الآخر، بسبب ما أفرزته إشكالية قائد الحركة التحررية الكردية من هواجس داخل الزعامات الكردية، فضلا عن القضايا المالية بين الحزبين التي شكلت عقبة اساسية في تسوية الخلافات بينهما بشكل نهائي، خاصة تلك المتعلقة بموضوع العوائد المالية الخاصة بجمارك المنافذ الحدودية مع تركيا ذلك لما تشكله من نسبة تفوق بكثير عن مثيلاتها

مع ايران، فضلا عن ما افرزه مبدأ المناصفة في الحكم داخل كردستان بعد انتخابات عام ١٩٩٢، وانعكاس ذلك على مجمل المؤسسات داخل كردستان العراق لاسيما الامنية منها، ليسهم كل ذلك في استمرار الخلاف الاداري والسياسي بين الكرد داخل كردستان حتى عام ٢٠٠٣.

Abstract

The Kurdish question and the problematic relationship between the Kurdish (forces inside Iraqi Kurdistan (1998-2003

Keywords: issue, problematic, relationship

Research extracted from a doctoral thesis

Ayman Abed Awn Dr Rahman Idris Salih

Diyala University/College of Law and Political Science Diyala University/College of Education for Human Sciences

The dispute continued within Iraqi Kurdistan between the Kurdish forces, namely the Kurdistan Democratic Party and the Patriotic Union of Kurdistan. Despite, the desire of the United States of America to end the fighting between those powers, which prompted it to intervene for the first time, to end the political and diplomatic level through senior officials in the US State Department. In an internal controversial issue concerning the Kurds in Iraq. As a result, the Kurdish-Kurdish fighting, which lasted between the years (1994-1998), was stopped. With the signing by Jalal Talabani and Masoud Barzani of the document concluding peace between them in Washington, which was known as the "Washington Agreement" on September 17, 1998, and the formation of a supreme committee to coordinate in order to establish a unified government on the basis of the 1992 elections. And to start doing this a year after signing the agreement , by conducting new elections with the participation of all parties in Iraqi Kurdistan. However, this did not end the state of disagreement and the Kurdish division inside Kurdistan. Rather, the US administration’s desire to form a unified government and settle financial and security differences between the two major parties has not been fulfilled. As a result of the rooted political, administrative and security differences between them.

الهوامش

١- مادلين جانا كوربيل اولبرايت من مواليد ١٩٣٧ هاجرت مع والدها الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٨ من تشيكوسلوفاكيا، اكملت دراستها الجامعية عام ١٩٥٩ في جامعة ويليسلي، وحصلت على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا عام ١٩٧٥شغلت عدداً من المناصب، تنتمي اولبرايت الى الحزب الديمقراطي، تم تعينها كسفيرة للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة للمدة ١٩٩٣-١٩٩٧، لتشغل بعدها منصب وزيرة الخارجية الامريكية للمدة ١٩٩٧-٢٠٠١، وهي

اول امرأة امريكية تشغل هذا المنصب. ينظر: Clemons, M. L., & Ghose, S. "Condoleezza Rice and Madeleine Albright", African Americans in Global Affairs: Contemporary Perspectives, (2010). P169.

٢- تضمن قانون انتخاب قائد الحركة التحررية الكردية رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ الذي اصدرته الجبهة الكردستانية، (١٦) مادة قانونية موزعة على اربعة فصول، اذ شمل الفصل الاول: الاحكام العامة، وتناول الفصل الثاني: شروط المرشح ، واكد الفصل الثالث: على آلية الترشيح والانتخاب، والفصل الرابع: اشار الى مهام وصلاحيات القائد. للمزيد ينظر: قانون انتخاب قائد الحركة التحررية الكوردية رقم (٢) لسنة ١٩٩٢. للمزيد ينظر: http://www.iraqld.hjc.iq/pdf/1992/k0372.pdf .

٣- ولد عثمان بن عبد العزيز في مدينة حلبجه بمحافظة السليمانية انتمى الى تنظيم الاخوان المسلمين عام ١٩٥٢، وفي عام ١٩٧٨ عمل على تأسيس الحركة الاسلامية في كردستان العراق، وبسبب اشتداد الصراع مع الحكومة المركزية انتقل الى الجبال عام ١٩٨٤، وأصدر فتواه الشهيرة التي دعا من خلالها طلبة العلوم الدينية الى ترك المدن والالتحاق به الى الجبال بعيداً عن تأثيرات السلطات العراقية، ليعلن فيما بعد الجهاد ضد الحكومة العراقية المركزية، توفي الشيخ عثمان بن عبد العزيز عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٥٨-٤٥٩.

٤- محمود علي عثمان، ولد في محافظة السليمانية عام ١٩٣٨ وبعد اكمال دراسته الابتدائية والثانوية انتقل لبغداد التي انهى فيها دراسته الجامعية ليحصل على شهادة الطب من جامعة بغداد، عمل عضوا في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني للمدة ١٩٦٤-١٩٧٥، فضلا عن كونه عضواً في اللجنة المركزية للحزب، ليصبح فيما بعد رئيساً للمكتب السياسي للحزب ومستشاراً شخصياً للملا مصطفى البارزاني عام ١٩٦٨، لعب عثمان دوراً مميزاً في كثير من الاحداث حتى عام ٩٧٥ التي شهدت انهيار الحركة الكردية تماماً ليعلن عن انسحابه من الحزب الديمقراطي الكردستاني، اسس مع صالح اليوسفي ورسول مامند واخرين الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، ليصبح رئيساً للحزب عام ١٩٨١ بعد اغتيال زعمه صالح اليوسفي، شارك في انتخابات قائد الحركة الكردية عام ١٩٩٢، عاصر مجمل الاحداث التي شهدتها كردستان العراق خلال عقد التسعينات وشارك في مجمل المفاوضات التي خاضها الكرد مع الحكومة العراقية من جهة، او التي كانت فيما بين الكرد داخل كردستان، اشترك بالعملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ في

مجلس الحكم ٢٠٠٣، ومن ثم عضوا في الجمعية الوطنية ٢٠٠٤، رئيساً لقائمة التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي ٢٠٠٥، الذي بقي يتمتع بعضويته فيه حتى عام ٢٠١٤. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية .. الاحزاب والجمعيات والحركات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٦٢-٤٦٣.

٥- صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص٥٣٥.

٦-ولد نوشيروان مصطفى عام ١٩٤٤، في محلة سەرشەقام (بەرخانەقا) في السليمانية اذ أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة بغداد عام ١٩٦٧. وفي اوائل السبعينات من القرن الماضي حصل على شهادة الماجستير في القانون الدولي في نمسا. بدأ العمل في السياسة في اوائل الستينات، اذ كانت اولى محطاته السياسية عام ١٩٦٧ عندما اصبح عضواً بـ(يەكێتیی قوتابیانی كوردستان- اتحاد الطلبة كوردستان)، ومن ثم عضو فرع السليمانية لحزب الديمقراطي الكوردستاني. كان نوشيروان احد المؤسسين للاتحاد الوطني الكردستاني، واصبح سكرتيرا لـ(كۆمەڵەی رەنجدەرانی كورستان- جمعية كادحي كردستان) ونائبا للسكرتير العام للاتحاد جلال الطالباني حتى عام ٢٠٠٦، ليعمل بعدها على تأسيس تياره الاصلاحي داخل الاتحاد الامر الذي دفعه لترك الاتحاد وتأسيس حركة التغيير عام ٢٠٠٩ وانتخب الأمين العام للحركة التي شاركت بشكل منفرد في الانتخابات ٢٠٠٩ لتحصل على عدد من المقاعد، توفي نوشيروان أثر المرض في ١٩ ايار٢٠١٧ في السليمانية. للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٦٢؛ موقع حركة التغيير الرسمي من خلال الرابط: http://www.nuche.net/?p=9684

٧-محمد محمود عبد الرحمن السنجاري المسمى بـ(سامي عبد الرحمن) ولد عام ١٩٣٢ في سنجار، اكمل مراحل دراسة الابتدائية والمتوسطة هناك، وحصل على شهادة البكالوريوس من جامعة موصل. وحصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة مانشستر في بريطانيا، عاد الى العراق بعدها وعمل في وزارة النفط حتى عام ١٩٦٣. التحاق بحزب الشيوعي العراقي فيبداية حياته السياسية، لينتقل بعدها الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، واخذ يتدرج في المناصب الحزبية الى ان اصبح عضوا في المجلس المركزي للحزب بعد ذلك اصبح عضو في المكتب السياسي للحزب.

اذ مثل الحزب في العديدمن الوفود ولجان المفاوضات منها مفاوضات عام ١٩٧٠ مع الحكومة العراقية، واصبح وزيرا لشؤون الشمال للمدة (١٩٧٠-١٩٧٤). بعد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وانهيار الحركة الكردية شارك عبد الرحمن عام ١٩٧٦ على تجميع قيادة البارتي باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني_ القيادة المؤقتة. لكنه انفصل عن الحزب بعد المؤتمر التاسع لبارتي عام ١٩٧٩، وأسس حزب (الشعب الديمقراطي الكوردستاني) عام ١٩٨١. الا انه عاد لصفوف الحزب عام ١٩٩٥ واصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب مرة اخرى الى ان استشهد في ١ شباط٢٠٠١ أثر عملية انتحارية بأربيل. للمزيد ينظر: /http://www.historyofkurd.com/2018/01/12

٨- ينظر: محمد احسان، كردستان ودوامة الحرب، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٠، ص١٢٧.

٩- عمار عباس محمود، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٦٤.

١٠- سرهنگ حميد البرزنجي، انتخابات إقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) ط١، هەولێر، ٢٠٠٢، ص٣٢٤-٣٢٥.

١١- فائق بطي، من أوراق المعارضة "أصدقاء في المنفى اعداء في الوطن، ط١، دار المدى، بغداد، ٢٠١٨، ص١١١-١١٢.

١٢- "الشرق الاوسط"(جريدة) لندن، العدد ٧٢٣٥، ١٩ ايلول١٩٩٨.

١٣- يوسف محەمەد صادق و ئەوانيتر: كوردستان و عێراق ململانێی ناوخۆيی و ئايندەی سياسی، چاپخانەی پيرەمێرد، چ٢، سلێمانی، ٢٠١٥، ل٤١.

١٤- "النهار"(جريدة) لبنان، العدد ٢٠١٥٢، ١٨/ ايلول/ ١٩٩٨؛ صلاح رشيد، حوار العمر: مذكرات الرئيس جلال طالباني.. رحلة ستون عاماً من جبال كردستان الى قصر السلام، تر: شيرزاد شيخاني، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨، ٣٨٣.

١٥- تشكل نتيجة اندماج الحركة الاشتراكية الكردستانية واللجنة التحضيرية للحزب الديقراطي الكردستاني بقيادة محمود عثمان، في مؤتمر عقده الطرفان في٢٢ اذآر١٩٧٩، اذ اشار البيان التأسيس للحزب بانه، تنظيم ثوري للنضال من اجل تحقيق اهداف الكرد، وعقد مؤتمر الآخر عام ١٩٨١، شارك الحزب في انتخابات عام ١٩٩٢، وعقد مؤتمر له في اربيل عام ١٩٩٤، واستمر

في العمل داخل كردستان العراق بشكل فاعل الى حد ما، للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٢٣-٣٢٤.

١٦- حزب يساري يؤمن بالاشتراكية تأسس عام ١٩٨٥وعُقد المؤتمر الاول للحزب ما بين (٢٧ نيسان- ١ آيار ١٩٩٢) وسمي بالمؤتمر التوحيدي، وعقد المؤتمر الثاني عام ١٩٩٤ في اربيل، اذ كان للحزب العديد من النشاطات والفعاليات السياسية والاجتماعي، للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٣٦٣-٣٦٤.

١٧- حزب سياسي اسلامي كردي، تأسسه في شباط ١٩٩٤، اغلب مؤسسه من جذور الاخوان المسلمين، ذو تأثير جماهير داخل كردستان العراق وشاكر في العديد من الفعاليات السياسية والانتخابات التي شهدتها كردستان العراق، ابرز اهداف الحزب هو التمسك بتعاليم الدين الاسلامي والنضال من اجل الحفاظ على الحقوق للمجتمع الكردي. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٩.

١٨- تنظيم تأسس عام ١٩٧٩، شمل جميع القوى والتنظيمات الاشورية الراغبة بالكفاح المسلح، ابرز مؤسسيها: كوركيس خوشابا ويونادم يوسف، تعرض الحركة لعدد من الانشقاقات، الا انها استمرت في العمل السياسي وشارك اعضائها في المؤتمرات المعارضة العراقية التي عقدت خلال عقد التسعينات، واستمرت الحركة بنشاطها السياسي حتى بعد الاحتلال الامريكي للعراق. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٣٠٧.

١٩- مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمة، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، تر: فالح عبد الجبار، ط١، بغداد، ٢٠٠٦، ص٤١.

٢٠- Henri J. Barkey and Ellen Laipson: "IRAQI KURDS AND IRAQS FUTURE. MIDDLE EAST POLICY", VOL. Xii, NO. 4, WINTER (2005), P.116.

٢١- للمزيد ينظر: احمد حسن علي، أزمة البيت الكردستاني في شمال العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٦-٢٧.

٢٢- تنظيم كردي سلفي متشدد تأسس عام ٢٠٠١، جراء اندماج ثلاث جماعات إسلامية سلفية وهي (جند الإسلام وحركة التوحيد وماس الكردية) تبنى التنظيم الفكر السلفي الجهادي متأثراً بالنموذج السعودي، تزعمه الملا نجم الدين فرج احمد (الملا كركار) للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٧٥-٢٧٦.

٢٣- ارشيف وثائق مركز ژين للتوثيق والدراسات، ملفات الانصات المركزي، نشرة يومية يصدرها مكتب الاعلام المركزي، اولبرايت نعمل من أجل تغيير النظام العراقي، العدد ٢٢٦٠، ٧ حزيران٢٠٠٢. والذي سنرمز له ارشيف (م. ژ.ل) في حالة وروده كمصدر مرة اخرى.

٢٤- "الشرق الاوسط"(جريدة) لندن، العدد ٧٦٣٥، ٢٤ تشرين الاول١٩٩٩؛ "الحياة"(جريدة) لندن، العدد ١٣٣٧٩، ٢٥ تشرين الاول١٩٩٩.

٢٥- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، تر: مصطفى نعمان أحمد، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٨٨.

٢٦- للمزيد ينظر: ارشيف (م. ژ. ل)، وحدة الوثائق، وثائق الجبهة الكردستانية، الجبهة الكردستانية العراقية- الاعلام، الميثاق والنظام الداخلي، ١٩٨٨، ص٢٠-٢١.

٢٧- احمد حسن علي، المصدر السابق، ص٢٨-٢٩.

٢٨- سردار قادر محي الّدين و أوميد خدر، اشكالية دور الحزب السياسي في عملية التحول الديمقراطي في إقليم كوردستان العراق، بحث منشور في مجلة قەڵاى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، مج١، العدد ٢، ٢٠١٦، ص١٩١.

٢٩- أماتيزيا بارام وأكيم رود وآخرون، صراع الهويات في العراق، تر: مصطفى نعمان أحمد، ط١، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١٦، ص١٠٣.

٣٠- جاسب نيكفر و ساسان زمانى دادانه و محسن شفيعى سيف آبادى، دادانه و محسن شفيعى سيف آبادى، تأثير اختلافات داخلى در ميان احزاب كردبر ناكامى استقلال كردسان عراق، فصلنامه پژوهشهاى سياسى جهان اسلام، سال هشتم، شماره چهارم، ١٣٩٧(٢٠١٨)، ص٩٩.

٣١- معبر ابراهيم الخليل، المنفذ الاستراتيجي الرابط بين العراق وتركيا ومنها الى اوروبا، والذي يُعد من اكثر النقاط الحدودية التي لا يزال العراق يعتمد عليها اقتصادياً. خلال عقد التسعينيات كان المعبر يشكل المصدر الرئيس لميزانية كردستان العراق وهو ما ولد خلافاً كبيراً بين الحزبين الرئيسيين.

٣٢- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية- ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي ق. بدر، مراجعة وتعليق: ماجد شبر، ط١، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص٣٢٧.

٣٣- مارتن فان بروينسن، المصدر السابق، ص٤١.

٣٤- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤-٢٠٠٣، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٣٦.

٣٥- **Serhat Erkmen**, İç Etkenler Açısından Türkiye'nin Kuzey Irak Politikasının Dnüşümü, biling, SAYI: 72, 2015, s.174.

٣٦- "الثورة"(جريدة) بغداد، العدد ٨٥١٧، ٢٠ تموز ١٩٩٤.

٣٧- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، المصدر السابق، ص٣٢٨.

٣٨- حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص٤٣٨-٤٣٩.

٣٩- فائق بطي، المصدر السابق، ص١٢٣.

٤٠- ارشيف (م. ژ. ل) وحدة الوثائق، وثيقة غير منشورة، راپۆرتی شازاد صائب بۆ مام جەلال و م س ی، راپورت دەربارەی کۆبونەوەی لیژنەی مراقەبەی ئاگر بەست ١٩٩٧/٦/٢.

٤١- حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص٤٣٩.

٤٢- صلاح رشيد، المصدر السابق، ص٤٨٠-٤٨١.

٤٣- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، المصدر السابق، ص٣٢٦.

٤٤- وضاح مهدي، المسألة الكردي في العراق.. رحلة الدم والبارود، ط١، جيكور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٨١.

٤٥- لقاء اجراه الباحث مع السيد رفيق صالح رئيس مركز ژين للتوثيق والدراسات، في مقر المركز بالسليمانية بتاريخ، ٢٢ كانون الثاني٢٠١٩.

٤٦- ارشيف (م. ژ. ل) وحدة الوثائق، وثيقة غير منشورة، به ياننامەی مەکتەبی سياسي ی.ن.ك، ٢٣-١٩٩٦/٦/٢٤، جۆ جاكسازی. حصل الباحث على نسخة منها.

٤٧- أوفرا بينغيو، كرد العراق دولة داخل دولة، تر: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٨٣.

٤٨- ارشيف (م. ژ. ل) ملفات الانصات المركزي، من٢٠٠١/١/١- ٢٠٠١/٣/٣١، بالعدد ١٧٧٣-١٨٥١العدد ١٤٥٧-١٥٣٤، م/ فؤاد معصوم الحوار بحاجة الى تهيئة المناخ اللازم والانفتاح الديمقراطي، العدد ١١٥٢١، ١١ اذار٢٠٠٠.

٤٩- صلاح رشيد، المصدر السابق، ص٤٨١.

قائمة المصادر

الوثائق:

- ارشيف مركز ژين للتوثيق والدراسات (م. ژ. ل)، السليمانية.

المصادر باللغة العربية والمترجمة:

- صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.
- محمد احسان، كردستان ودوامة الحرب، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٠.
- انتخابات إقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) ط١، هەولێر، ٢٠٠٢.
- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.
- عمار عباس محمود، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦.
- صلاح رشيد، حوار العمر: مذكرات الرئيس جلال طالباني.. رحلة ستون عاماً من جبال كردستان الى قصر السلام، تر: شيرزاد شيخاني، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨.
- مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمة، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، تر: فالح عبد الجبار، ط١، بغداد، ٢٠٠٦.
- احمد حسن علي، أزمة البيت الكردستاني في شمال العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧.
- " الشرق الاوسط" العدد ٧٦٣٥، ٢٤ تشرين الاول١٩٩٩؛ "الحياة"(جريدة) لندن، العدد ١٣٣٧٩، ٢٥ تشرين الاول١٩٩٩.
- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، تر: مصطفى نعمان أحمد، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٥.

- أماتيزيا بارام وأكيم رود وآخرون، صراع الهويات في العراق، تر: مصطفى نعمان أحمد، ط١، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١٦.
- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية- ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي ق. بدر، مراجعة وتعليق: ماجد شبر، ط١، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥.
- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤-٢٠٠٣، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- وضاح مهدي، المسألة الكردي في العراق.. رحلة الدم والبارود، ط١، جيكور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥.
- أوفرا بينغيو، كرد العراق دولة داخل دولة، تر: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٤.

البحوث العلمية:

- سردار قادر محي الّدين و أوميد خدر، اشكالية دور الحزب السياسي في عملية التحول الديمقراطي في إقليم كوردستان العراق، بحث منشور في مجلة قەڵای زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، مج١، العدد ٢، اربيل، ٢٠١٦.

المصادر باللغة الكردية:

- يوسف محەمەد صادق و ئەوانيتر: كوردستان و عێراق ململانێی ناوخۆيی و ئايندەی سياسی، چاپخانەی پيرەمێرد، چ٢، سلێمانی، ٢٠١٥.

المصادر باللغة الفارسية:

- جاسب نيكفر و ساسان زمانی دادانه و محسن شفيعی سيف آبادی، دادانه و محسن شفيعی سيف آبادی، تأثير اختلافات داخلی در ميان احزاب كردبر ناكامی استقلال كردسان عراق، فصلنامه پژوهشهای سياسی جهان اسلام، سال هشتم، شماره چهارم، ١٣٩٧، (٢٠١٨).

المصادر باللغة الانكليزية:

- **Serhat Erkmen,** İç Etkenler Açısından Türkiye'nin Kuzey Irak Politikasının Dnüşümü, biling, SAYI: 72, 2015.
- Henri J. Barkey and Ellen Laipson: "IRAQI KURDS AND IRAQS FUTURE. MIDDLE EAST POLICY", VOL. Xii, NO. 4, WINTER (2005).
- Clemons, M. L., & Ghose, S. "Condoleezza Rice and Madeleine Albright", African Americans in Global Affairs: Contemporary Perspectives, (2010).

الجرائد:

- "الثورة"(جريدة) بغداد.
- "الحياة"(جريدة) لندن.
- "الشرق الاوسط"(جريدة) لندن.
- "النهار"(جريدة) لبنان.

المقابلات الشخصية:

- المقابلة الشخصية مع السيد رفيق صالح رئيس مركز ژين للتوثيق والدراسات (م. ژ. ل)، في مقر المركز بالسليمانية بتاريخ، ٢٢ كانون الثاني٢٠١٩.